المقال التاسع 

الاستراتيجية الأمنية الصينية في بحر الصين الجنوبي

الأستاذ: زكريا بن سماعيل
أستاذ مساعد "أ"
قسم العلوم السياسية
جامعة عمار ثليجي، الأغواط

ملخص الدراسة:

الصين قوة عالمية اليوم لا أحد ينكر دورها، وهي الان تسعى لاثبات والحفاظ على مكانتها، لكن الذي يحدث من تغيرات في العالم يقود هذه الدولة الى تبني سياسات لمواجهة أي مخاطر يمكن أن تواجهها في فضائها الإقليمي والذي تشكو فيه الصين من احتماليات انتقال التهديدات اللاتماثلية إلى أراضيها، بما أن سلامة الأراضي الصينية هي أكبر أولوية تدرجها ضمن أجندتها واستراتيجياتها الأمنية الداخلية.

على العكس من ذلك الدخول في مراحل متقدمة من النمو الاقتصادي والانفتاح على الخارج، إضافة إلى تداعيات التغيرات في البنية الأمنية العالمية التي أضحت غير واضحة إطلاقا وقد اصبح انتقال الإرهاب والتطرف وتداعيات انهيار الأنظمة الفاشلة موازيا للعولمة وانتقال رؤوس الأموال التي لا يمكن كبحها في عالم لا يزال فيه الصراع والتنافس على اشده بين الدول الكبرى، والصين باعتبارها قوة اقتصادية وعسكرية كبرى في العالم عليها مواجهة ذلك بحزمة استراتيجيات سنتعرض لأهمها في هذا المقال.

الكلمات الدلالية: الأمن المجتمعي، الرؤية الصينية للأمن، الاستراتيجية الأمنية.

Abstract

This article attempts to identify the Chinese strategy in south china's sea, including south and south east Asia, it aims to show how China manage the relations in this area with approach based on creating good relationships with its neighbors.

In addition, china wants to bringsecurityand stability to the region, in the last years itattends to be an official leader in east Asia area. China focuses on all of these pointsto the next challenge and tries to stand in world and be most powerful.

مقدمة

يحيلنا الحديث عن منطقة شرق آسيا، في الجانب الاستراتيجي، على الأدوار التي تلعبها الدول الإقليمية أو عدد من الفاعلين من خارج المنطقة في توجيه دفة التغيرات التي تطرأ في منطقة بما يؤثر ارتداديا على مناطق أخرى من العالم، إذ تجذب هذه المنطقة، في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية،الاهتمام الإقليمي والدولي، بالرغم من أنها لا تلقى الرواج اللازم إعلاميا مقارنة بالشرق الأوسط خصوصا أنها تتكون بالأساس من مجموعة من الدول المرشحة للانضمام إلى قائمة الدول القوى الكبرى والمؤثرة إقليميا ودوليا.

تختلف آراء الدول المكونة للنسق الإقليمي والمتنافسة حول دور القائد الإقليمي، فهذا الدور يرتبط بمتغيرات محددة جغرافيا واقتصاديا، وإنما هناك مسائل أخرى تلقي بظلالها وهي محل تجاذبات كبيرة بين الدول الأطراف، من بينها الإرث التاريخي الذي لا يزال إلى الآن مهيمنا على العلاقات الدولية هناك، ما يخالف جهود بعض الدول لكبح اليابان والصين من تبوء تلك المكانة الإقليمية الشاغرة (الدولة القائد)،والتي يمكن لها أن تغير من نمط العلاقات التقليدية القائمة على التحفظ حول قوتي اليابان والصين، مع وجود ميول نحو هذه الأخيرة، نحو نمط جديد لعلاقات قائمة على المقاربة الوظيفية في البناء الإقليمي.

تسعى الصين إلى بناء علاقات حسنة مع دول الجوار، خاصة مع احتدام المنافسة مع جارتها اليابان حول النفوذ فيها، والتي تلقى رفضا كبيرا في جوارها لمساعيها المتعلقة بمقترحاتها الخاصة بتوسيع عمل الجيش الياباني من مفهوم الدفاع الذاتي الضيق للقيام بعمليات أكثر جرأة وتجاوزا لمنطق "المسالمة"، وكذا زيادة حجم المساعدات الخارجية الممنوحة لعدد من الدول في جنوب شرق آسيا لضمان أمنها على المستوى الإقليمي لخلق عدد أكبر من الحلفاء الذين يمكن أن دعموا موقفها إزاء ارتقائها لمصاف الدولة الإقليمية.الأمر الذي تحاول الصين بناء خطة استراتيجية تدعم بها موقفها وعلاقاتها للدفاع عن مصالحها الحيوية المهددة في ظل التغيرات التي يمكن أن تحدثها الإدارة الأمريكية الجديدة في شرق آسيا.

أهمية الدراسة:

تعد منطقة شرق آسيا على أهمية كبيرة في السياسة الدولية،إذ تسعى القوى العظمى على إبقاء حضورها فيها من خلال وسائل متعددة كالمساهمة في عملية السلام والحفاظ على الأمن لمعالجة المشاكل المترتبة عن الخلافات المترسبة في هذه المنطقة، وعليه تنطوي أهمية الدراسة في:

– تتوفر الصين في المنطقة على علاقات أمنية إيجابية وتحاول الحفاظ عليها بتبني استراتيجية قائمة على توزيع مصالحها وقواعدها. وإذ ترى أن تأسيس نظام عالمي جديد لا يمكن له أن يستثني المنطقة من التفاعلات الدولية، فإنها تعمل جاهدة لإبراز قدرتها على تأمين جوارها من المخاطر الأمنية من خلال دعم شبكة علاقات التعاون أكثر تماسكا مما سبق.

– وتسعى كذلك لأن تبقي على استثماراتها في جنوب شرق آسيا وبالتالي ضمان صيانة الأمن والاستقرار الإقليميين في المنطقة بإبقائها خاوية من النزاعات كالعمل على تسوية الخلاقات حول جزر سبراتلي وباراسيل مثلا؛ فالبحوث التي تجريها الصين في بحر الصين الجنوبي حول استخراج الغاز الطبيعي والصخري والنفط يجعلها تؤكد مثل هذا الطرح القائم على السعي لضمان المصالح

الاقتصادية والتجارية لها قبل كل شيء.

– كما أنها تؤمن بأن البعد التقليدي للأمن لا يكفي، وحده والاقتصاد لا يختلف عنه، من حيث الأهمية، وعليه،فإنه توليفة معقدة تربط بين ما هو اقتصادي وأمني دون وجود حدود حقيقية للفصل بينهما.

هدف الدراسة:

لا شك أن الدراسات العربية لا تولي منطقة شرق آسيا حقها الطبيعي، كونها لا تثير نفس التساؤلات مقارنة بالصراع الدائر في الشرق الأوسط. لكن على نقيض من ذلك لا يمكن التغاضي عنها والاكتفاء بدراسة المسائل الكبرى مثل البرنامج النووي الكوري الشمالي أو الصراع الذي يبرز بين الفينة والأخرى حول عدد من الجزر، وإنما يجب التركيز على أنتتبع الانعكاسات المتبادلة للتفاعل بين دول هذه منطقة من العالم على بعضها البعض، ومن ذلك تفحص الأهمية الجوهرية التي أضحت المسائل الاقتصادية تتمتع بها أو التفاوت الاقتصادي داخل الدولة الواحدة، وكذا التحولات السياسية التي تمر بها عدد من الدول الآسيوية، وبالتالي فشرق آسيا منطقة مهمة للقوى الكبرى في العالم والتي ينتظر منها أن تصبح مركز التغيير المحتمل في خارطة القوى العالمية في المستقبل المتوسط والبعيد.

المشكلة البحثية:

تأتي معضلة ضمان الأمن القومي بالحد من حجم التهديدات المحتملة له في طليعة القضايا الراهنة في العلاقات الدولية، إذ لا يزال الخوف من الآخر السمة البارزة عند صياغة أي استراتيجية كانت، وفي مقابل ذلك فإن السلامة الإقليمية للدولة تبدأ من جوارها وتنتهي على الأراضي الداخلية لها،على العكس مما كان عليه الوضع في السابق فاستقرار التخوم يعد أمرا مغريا لتحقيق أكبر قدر من المصالح في جانبها الأمني خصوصا، ولا تصنع الصين استثناء لهذا، حيث أن جوارها المضطرب، حيث تراكم المؤثرات السلبية في منطقة شرق آسيا بصفة عامة وجنوب شرق آسيا بصفة خاصة، ويطغى التنازع على العلاقات القائمة في المنطقة ولا يزال التوتر مستمرا رغم الجو الديمقراطي الذي بدأ يسود شرق آسيا منذ عقدين من الزمن، وهي عناصر تحيلنا على طرح تسؤلات حول الكيفية التي يمكن ان تدير بها الصين استراتيجيتها الأمنية، وذلك بناء على معالجة الموضوع انطلاقا من الإشكالية التالية:

ماهي دعائم وأبعاد التي تقوم عليهاالاستراتيجية الأمنية الصينية في شرق آسيا؟

وكشرح لهذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماهي معالم الاستراتيجية الأمنية الصينية في شرق آسيا؟

2- فيما تتمثل أهداف الصين في المنطقة؟ وماهي الآليات المستخدمة لتفعيلها؟

3- كيف تعبر الصين عن توجهاتها الأمنية الإقليمية؟

نتناول الفرضيتين التاليتين كحل مبدئي لهذه الإشكالية:

– نفترض أن الصين تسعى لتعزيز مكانتها كقوة كبرى في العالم ولا يمكنها ذلك الا بشرق آسيا التي تعد النقطة التي يجب أن تنطلق منها إذا أرادت تحقيق أهدافها.

– يرتبط تحقيق الأمن بصياغة استراتيجية تشتمل على عدة أبعاد من بينها توسيع دائرة العلاقات الاقتصادية الإقليمية من خلال خلق شبكة علاقات قوامها الاعتماد المتبادل.

يقدم لنا التحليل السياسي للأوضاع الدولية الراهنة قراءات عن الارتباط الموجود بين التفاعلات السياسية والأمنية والاقتصادية لمكونات النظام الدولي، ومن خلال الاعتماد على مناهج تعطي الدراسة بعدا حسيا ويفككها "زمكانيا" بالتطرق الى كل جوانب مسبباتها وتحليل التفاعل بين هذه المتغيرات، وهنا قد يعد منهج دراسة الحالة الأنسب لمعالجة مثل هذه الظواهر لتفسيرها وتقديم حلول لها انطلاقا من نموذج محدد.

الصين دولة تمكنت من تحقيق الكثير اعتمادا على استراتيجياتها التنظيمية الداخلية والخارجية، وهو أمر ليس بالهين، ولتحليل هذا النموذج لابد من قراءة في نمط المصالح التي تسعى لتحقيقها من خلال الاعتماد على مقاربة تنموية وأمنية حيث لا يمكن فصلهما،فضلا عن تقاطعهما كصفة إلزامية بينهما.

من أجل تحليل هذه الإشكالية حاولنا تناول الدراسة في ثلاث محاور، وهي كالآتي:

- أولويات الصين الأمنية
- دعائم مواجهة التحديات الأمنية في جنوب شرق آسيا

الصورة النمطية عن الصين التي توارثها عنها جوارها الإقليمي على انها دولة تملك قوة متعاظمة وتتطور باستمرار لكنها لا تلقى القبول، فهي منذ اعتماد سياسة الباب المفتوح تقدمت بشكل لافت لتصبح من بين اهم القوى الكبرى في العالم، ويرجع الفضل في مركزها الدولي وحجم تأثيرها على المستويين الإقليمي والدولي، إلى وتيرة النمو المتسارعة، فهي تحاول الحفاظ على نمط الإصلاحات باستمرار بهدف تصحيح الأوضاع وكذا تحجيم التمايز الاجتماعي الداخلي بها من خلال استهداف مشاريع متصلة بتطوير البنية التحتية.

على جانب آخر، خلال العشرية الأخيرة أصبحت الصين أكثر إدراكا بمحيطها الإقليمي والعالمي، فالانفتاح في الأسواق العالمية هو حتمية بالنسبة لها، إذا ما أرادت ترسيخ نفسها كقوة عالمية، حيث تعتمد على جملة من الاستراتيجيات والسياسات، إضافة إلى آليات أخرى لأجل تعزيز مكانتها كقوة محورية، ببناء قواعد وخلق شبكة تعاونية ودعم الدول النامية اقتصاديا وإقامة استثمارات أجنبية، والتي تمثل أحدى اهم العناصر التي تتجلى فيها معالم مشاركة الصين ورغبتها في ان تكون القوة الأولى عالميا.

المحور الأول
أولويات الصين الأمنية

ما هي الأولويات الأمنية بالنسبة للصين؟ وكيف تنظر إلى محيطها الإقليمي والدولي؟ بالنسبة للصين فإن الأمر مختلف، فهي لا تنظر إلى محيطها من زاوية التهديدات الكلاسيكية المحتملة، والتي يمكن أن يكون مصدرا لها، ففي الساحة الدولية هنالك جملة من الأولويات العناصر التي تستأثر بأهمية كبيرة لتأثيرها الكبير منها الإرهاب والجريمة المنظمة، وقضايا الأمن الإنساني، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، لكن القادة الصينيين ينظرون لهذه المسائل استنادا من زاوية تأثيرها على الجوانب المجتمعية (الفقر، التنمية،..)، مما ينتج طرديا تأثيرا على مستويات الاستقرار السياسي والاجتماعي الداخلي.

تطرح الأجندة الأمنية للصين قضايا أكثر إلحاحا، من وجهة نظر داخلية ومحلية، والتي تحوز على أعلى اهتمام لارتباطها المباشر بمستويات الاستقرار الأمني المجتمعي، فهي عماد الاستقرار

الداخلي، والضامن للسلام الاجتماعي،الذي هو الشغل الشاغل للقادة الصينيين مقارنة بمستويات وقضايا الأمن اللاتكافؤي التي تثير الرأي العام العالمي.

يوثق الفكر الأمني الصيني القضايا الأمنية ذات الأولوية، التي تضمنتها الأوراق البيضاء لوزارة الدفاع، حيث ترتبط بالمعضلات الاجتماعية الداخلية، وتعزوها -الوزارة- الى ارتباط السلام الداخلي بالتنمية[1]، وتحدد قائمة مخاوف "بيجين" المباشرة والرئيسية، والتي تنقسم إلى:

- الحركات الانفصالية الداخلية.
- الحركات الناشطة في تايوان وشينجيانغ.
- تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- محاولات زعزعة الاستقرار الداخلي.

يشمل الأمن المجتمعي القضايا التي لها ارتباط وثيق بالفقر والتنمية على اعتبارها هواجس داخلية، مقارنة بالتخوم التي تحيط بالصين والتي تشهد استقرارا وتحسنا ملحوظين في الأوضاع الأمنية منذ عشرية خلت، ما يعطي انطباعا بان قضايا التنازع حول مناطق الصيد والتجارب التي تجريها كوريا الشمالية لا تزال في موضع اهتمام أدنى من المنطقة، فدول المنطقة من ناحية الاستقرار السياسي وانتشار الديمقراطية في أوساط كثيرة وهو ما يحد –نوعا ما- من شدة تأثير الاضطرابات على السلم والأمن الدوليين.

بالمقابل، تنتهج الصين سياسات إصلاحية تهدف إلى تقليص حدة التأثيرات الخارجية عليها، ومع ذلك تتوسع دائرة الأولويات التي قد تشكل مخاطر بالنسبة لها وتتسلسل تنازليا من حيث الأهمية والانعكاس الداخلي على النحو الآتي:

الإرهاب: يدرك القادة الصينيون بجد أن تعزيز الاستقرار الداخلي والنمو له علاقة بأمن المجتمع، الذي أصبح مقترنا بشكل ملحوظ بقضايا الإرهاب والتطرف التي تنتشر في العالم، فيعمل هؤلاء على اعتماد استراتيجيات قائمة على الحفاظ على نسبة نمو تقارب 7%، رغم الانكماش الذي أصاب الاقتصاد في سنة 2016،الذي حدد عند نسبة 3% (2.18 تريليون يوان)[2]،إذ تتعامل البلاد بشكل حذر مع الاقتصاد العالمي كونه يشهد تقلبات شديدة، ما يقلل من نسبة النمو المرجوة في ظل ارتفاع عدد الفقراء، بشكل يوفر مناخا ملائما لتنامي نشاط الجماعات الإرهابية،خاصة إذا ما كانت مرتبطةً بتنظيماتٍ أُمّ خارجية كنتاج طبيعي للشبكية التي ترسمها الجماعات الإرهابية العالمية، حيث لم يعد تأثيرها محصوراً برقعة جغرافية معينة وإنما أصبح يتمدد ويعرف اتساعا وتطورا في الوسائل المستخدمة بما أضحى يطرح معه معضلة أمنية حقيقية رغم عدم إيلائها الأهمية القصوى مقارنة بالمسائل الداخلية من قبل الساسة الصينيين.

الإرهاب في الفكر الاستراتيجي الصيني له بعد لصيق بالتطرف الداخلي، خصوصا نشاط جماعات "الايغور"، التي تطالب باستقلالها في غرب الصين، والتي تنقسم إلى "الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية"، "منظمة تحرير تركستان الشرقية"، والتي قامت بعدة عمليات مسلحة تراها الصين لا تختلف عن أحداث 9/11 ومن بينها:[3]

[1] بيتس جيل، "الصين مركز ناشئ للقوة العالمية"، في: جرايمي هيرد، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين –رؤى متنافسة للنظام العالمي-، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013) ص242.

[2] حددت نسبة النمو لسنة 2016 عند 6.7%، حسب موقع "رويترز عربي"، في: http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN16J08N

[3] جيل، مرجع سابق، ص 246.

- التفجيرات وحوادث قتل أبرياء في عاصمة الإقليم (urumqi).
- القبض على صينيين من الايغور في أفغانستان خلال الغزو الأمريكي.
- حوادث اختطاف طائرة في 2008، وهجوم في مقاطعة شينجيانغ 2008.
- مخاطر انضمام مقاتلين من جماعات الايغور الى تنظيم "داعش".[1]

بناء على ذلك، تربط الصين بين أمنها الداخلي والمخاوف من انتقال الفكر الجهادي الى أراضيها وهو ما قد يسبب لها اضطرابات هي في غنى عنها، فالتهديد الإرهابي يعد من الهواجس التي تهدد مباشرة سلامة أراضيها.

أسلحة الدمار الشامل: تدرك الصين طبيعة جوارها التي تشهد تكديسا للأسلحةالنووية، الهند وباكستان وكوريا الشمالية، والتي تشكل الحيز النووي المقارب للصين،وباعتبارها أحد الدول الخمس في مجلس الأمن فإنها ملزمة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فتنخرط في عمليات الحد من التسلح والانتشار النووي، كما عملت على التأسيس للخطوات التي من شأنها أن تُثَبِّت هذا المسار، وهي تعمل على ذلك بناء على مجموعة من الرغبات:[2]

- تحسين صورتها الخارجية
- الاستجابة للضغوط الدولية.
- التوفيق بين التوجهات العالمية والالتزام بتطبيق الإجراءات العقابية ضد الدول التي تنشر أسلحة الدمار.

وتولي الصين قضية الانتشار النووي في "الباحة البحرية" لها أهمية مغايرة للانتشار النووي في مناطق أخرى من العالم، فأي محاولة لإحداث تغيير عنيف في كوريا الشمالية جراء العقوبات التي يمكن ان تفرضها الدول الكبرى على هذه الأخيرة يغذي إمكانية تهديد الاستقرار الداخلي للصين، الذي ستلقى الارتدادات الأولى لهذه العملية فقد تصبح الصين مسرحا لاستقبال موجات الهجرة نتيجة حرب داخلية او تغيير غير محسوب للنظام السياسي وما لذلك من انعكاسات عليها.

الدول الفاشلة: تأتي هذه المسألة في أسفل اهتمامات الصين نظرا لـ:

- ان البيئة الإقليمية لشرق آسيا تحديدا منذ عقدين من الزمن تحسنت وضعيتها من الناحية الاقتصادية، مما أتاح أمام الجميع الانخراط في سياسات الإصلاح التي انعكست في استقرار الأوضاع السياسية نسبيا.
- المناطق القريبة من الصين لا تواجه عموما مشاكل وتهديدات متصلة بانعكاسات ما يسمى بالدولة الفاشلة.
- المبادئ والقيم الحضارية للصين تعزز منطق عدم التدخل في الشؤون الخاصة بالدول الأخرى.

لكن على الرغم من هذه العناصر التي تحكم اهتمامات الصين، إلا أنها سعت للتدخل دبلوماسيا واستخدام الآليات الاقتصادية كمحاولة لحصر الاضطرابات في ميانمار، أفغانستان، وكوريا الشمالية، لكونها تشهد اضطرابات تهدد مباشرة الاستقرار الداخلي للصين.

---

1) في سنة 2015، صرحت وزارة الداخلية الصينية أن حوالي 500 شخص من الويغور توجهو الى جهة القتال في سوريا والعراق للانضمام الى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، نقلا عن:
https://www.slaati.com/2017/03/01/p718902.html

[2] جيل، مرجع سابق، ص ص 247-248.

المحور الثاني

دعائم مواجهة التحديات الأمنية في جنوب شرق آسيا

تقوم سياسة الدفاع الصينية على أساس الحفاظ على السيادة الإقليمية ومواجهة مصادر التهديدات الأمنية والاقتصادية القومية الصينية، وعلى هذا الأساس تتبع الصين سياسة دفاعية تهدف إلى بناء قوة عسكرية دفاعية مؤهلة لمواجهة مصادر التهديد ذات الطابع غير التقليدي، بما أن التأهيل الوظيفي للقوات الصينية كان مصمما لمواجهة القضايا الأمنية التقليدية، فطموح القوة خلال مرحلة القرن الواحد والعشرين يمثل تحديا كبيرا للحزب الاشتراكي الصيني، حيث تشمل السياسة الدفاعية الصينية لمرحلة القرن الواحد والعشرين إتباع الضوابط التالية:[1]

- الحفاظ على تماسك الأمن القومي والوحدة الصينية.
- ضمان مصالح الصين في إقليم شرق آسيا.
- تحقيق تنمية شاملة ومنسقة بشكل مستدام للدفاع الوطني والقوات الصينية.
- تعزيز قدرات القوات المسلحة في إطار المعلوماتية كنوع من التحديث.
- تنفيذ استراتيجية عسكرية للدفاع النشط.
- انتهاج استراتيجية نووية للدفاع عن النفس في حال وجود تهديد مماثل في إقليمي شرق آسيا أو في مناطق النفوذ الصيني في العالم.
- المساهمة في تعزيز البيئة الأمنية لشرق آسيا من أجل تنمية السلم والاستقرار في المنطقة.

فالأمن القومي الصيني محكوم بهذه الضروريات، وبالتالي تعد سياسة الدفاع الصينية تهدف إلى خلق ثورة في الميدان العسكري من أجل بلورة نخبة قادرة على مواجهة مصادر التهديد الإقليمي والرد على التوجهات العالمية للتطوير العسكري والتي برزت بشكل واضح منذ حرب الخليج 1990 وحرب كوسوفو، خاصة إدخال تعديلات تتماشى وخصائص الحروب الحديثة مثل الحروب الثلاثية، الحروب النفسية، توظيف وسائل الإعلام في الحرب والحرب القانونية وغيرها من أنواع الحروب الحديثة التي أصبحت في الوقت الراهن أكثر احتمالية للحدوث بفعل التأثيرات المستمرة للتهديدات الأمنية غير التقليدية.

أهم فكرة تطرحها الصين موازاة مع خطتها التحديثية على قواتها النظامية هو تبني استراتيجية قائمة على تطوير بناء قوة بحرية تتماشى وطموحاتها لأن تحافظ على مكانتها كقوة إقليمية وعالمية في ظل نظام دولي تسوده شبكة معقدة من التفاعلات أفرزها الاعتماد المتبادل الكبير، وبالتالي ترغب الصين في أن تكون لها قوة بحرية تساهم في ضمان تفوق استراتيجي إلى جانب امتلاكها لأسلحة استراتيجية، فالبحر يبرز كأحد أهم عوامل قوة الدولة التي ركز عليها الجيوبوليتيكيون وعلى رأسهم ألفريد ماهان في نظرية "قوة البحر"،[2] ورغم عدم أهميتها بفعل التطور التكنولوجي الكبير إلا أن التهديدات الأمنية التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة أعادت طرح مثل هذا التصور الاستراتيجي.

---

1) The Peopole's Republic of China Ministry of National Defense, **Military white paper 2009,** see : www.eng.mod.gov.cn/database/whitepaper/2009-07/21/content_4006236.htm

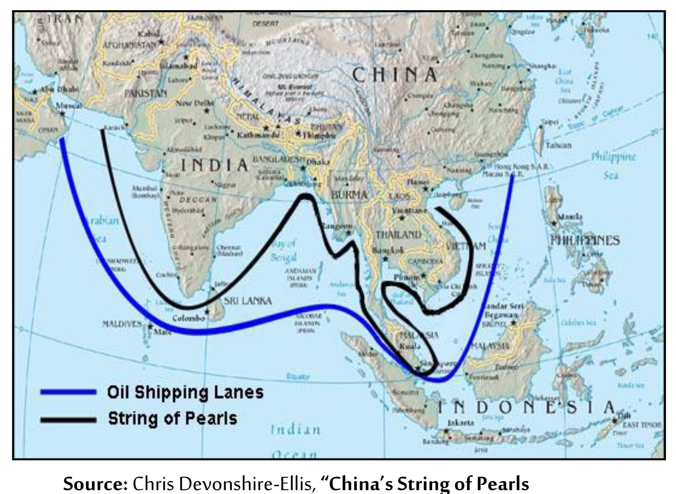
2) Richard D. Fisher Jr, **China's Military Modernization: Building for Regional and Global Reach.** London: Praeger Security International Advisory Board, 2008, p 172.

أشار الرئيس الصيني السابق هو جينتاو (Hu Jintao) في خطاب له قبل عقد المؤتمر العاشر لمفوضية البحرية الصينية سنة 2006 إنه "ينبغي أن نسعى لبناء قوة بحرية قوية تتكيف مع احتياجاتنا العسكرية في المهمة التاريخية خلال هذا القرن الجديد وفي هذه المرحلة الجديدة (...) وينبغي اتخاذ الاستعدادات اللازمة للتحديات العسكرية والتأكد من أن دور القوات سيكون أكثر فعالية"1؛ فالصين ترغب في أن تكون مبادرة في جوارها الإقليمي والحفاظ على جملة من المتغيرات الرئيسية في هذا الفضاء والتي تمثل الاهتمامات الاستراتيجية الصينية التي من الممكن تحديدها على النحو الآتي:[2]

- حراسة أمن المضايق الاستراتيجية.
- الإبقاء على حوض بحر الصين الجنوبي خاليا من المخاطر والتحديات الأمنية المصنفة غير تقليدية.
- الحفاظ على الموارد الصيدية وتنمية الموارد المحيطية والبحث العلمي في هذا الفضاء.
- حماية خطوط النقل في جنوب شرق آسيا والمحيط الهندي خاصة في ظل تزايد القرصنة البحرية ضمن هذا المحور الذي يعد خط نقل أساسي للصين.

على أساس هذه الاهتمامات، ترتبط فكرة تكوين استراتيجية بحرية صينية قوية بفكرة أوتوفون بسمارك "العلم يتبع التجارة".[3] أي أن الطموح الصيني للعب دور بحري يرتبط بتنمية اقتصادها الذي يعتمد على النقل البحري للموارد الطاقوية والسلع، فمن وجهة النظر الاستراتيجية والأمنية فإن البحر يعتبر المنفذ الاستراتيجي الوحيد والهام أمام الصين، أي أن مصير الصين مرتبط كثيرا بتكوين قوة بحرية تعتمد على تطوير القدرات البحرية العسكرية من جهة، ومن جهة أخرى إقامة قواعد بحرية خارجية، حيث قامت الصين ضمن هذا المسعى باقتناء حاملة طائرات من روسيا تعمل على تطوير قدراتها، وبالمقابل، تخوض الصين جملة من الاتفاقات من أجل إقامة قواعد بحرية في المحيط الهندي بشكل يوازي خطوط نقل النفط من شبه الجزيرة العربية والشرق الأوسط وذلك ضمن ما يعرف في الرؤية الاستراتيجية الصينية بـ "خيط اللؤلؤ"String of Pearls.

شكل رقم 01 خريطة توضح استراتيجية خيط اللؤلؤ



Source: Chris Devonshire-Ellis, **"China's String of Pearls Strategy"**, in China Briefing, see: http://www.china-briefing.com/news/2009/03/18/china%E2%80%99s-string-of-pearls-strategy.html

تقوم استراتيجية خيط اللؤلؤ على ربط علاقات والدخول في استثمارات مع عدد من الدول في هذا الفضاء حتى يمكنها تطبيق هذه الاستراتيجية والتي تشمل:[4]

1) Ibidem.

2) Ibid, p 173.

3) Ibidem.

4) Harsh V. Pant, **"China's Naval Expansion in the Indian Ocean and India-China Rivalry"**, in **The Asia-**

- القاعدة البحرية الصينية في بحر الصين الجنوبي في جزيرة هاينان.

- جزيرة وودي التي تقيم بها الصين قاعدة جوية.

- قاعدة للتنقيب عن النفط ومراقبته في بحر الصين الجنوبي.

- استغلال الموانئ البحرية في خليج البنغال التي تشمل الاستثمارات في كل من: قناة كراKra Kanal ولايمشابانغ بتايلاند وموانئ للتجارة البحرية في بورما (سيتوي، كوكو، هيانغي،Khaukphyu,ميرغوي، و ZadetkyiKyun) وكذا ميناء شيتاغونغ ببنغلادش، إضافة إلى المشروع الصيني ببناء ميناء هامبانتوتاHambantotaفي سريلانكا الذي يتضمن ميناء للحاويات ومصفاة لتكرير النفط.

- بناء قاعدة بحرية وتزويدها بفرقة للمراقبة البحرية في غوادار بباكستان.

شكل رقم 02 القواعد البحرية الصينية في استراتيجية خيط اللؤلؤ

Source: Abhi, **"String of Pearls - Focus on Indian Ocean"**, in **India**

القواعد البحرية الصينية المسماة خيط اللؤلؤ

Pacific Journal: Japan Focus, see: http://www.japanfocus.org/-Harsh_V_-Pant/3353

and World, see: http://abhijit-suryawanshi.blogspot.com/2012/02/string-of-pearls.html

تمثل هذه الاستراتيجية بإقامة علاقات متينة واستثمارات هامة مع الدول المشكلة لهذه الحلقة تحركا صينيا لحماية ومراقبة مصالحها الاقتصادية عن قرب إضافة إلى تسهيل الشحن والتفريغ من مضيق هرمز وباب المندب وصولا إلى مضيق مالاكا.[1] فالصين لا ترى أن تهديد مصالحها غير تقليدي، أي أن تعريض مصالحها للخطر لا ينتج عن كثرة القرصنة البحرية ونشاط الإرهاب فقط، بل إن مصادر التهديد التقليدية هي الأخرى تؤثر على مصالحها في جنوب شرق آسيا والمحيط الهندي، وأي نزاع مع دولة مثل الهند قد يرهن تواصل هذه المصالح بشكل كبير في هذا الفضاء الاستراتيجي الهام بالنسبة للصين.

خاتمة:

القراءة السابقة للوضع الأمني في جنوب شرق آسيا حسب المنظور الصين يحيلنا على أن الصين تتبنى مجموعة من العناصر لمواجهة أي تهديد محتمل على أراضيها، وعليه أطلقت الحكومة الصينية "مبادرة الحزام والطريق"، حيث أن إدراك صناع القرار لأهمية التحديات الأمنية ذات الأولوية بالنسبة لها، فالاقتصاد دائما ما يؤدي دورا أساسيا في معالجة مناع التهديد، ومقابل اعتمادها استراتيجية خيط اللؤلؤ، فتدعيم المنطقة بحوالي 900 مليار دولار وإعادة إحياء خط الحرير القديم، فقضايا الانتشار النووي والإرهاب والأنظمة السياسية

1) Ibidem.

الفاشلة يمر عبر هذا البناء الأمني، وبالتالي تكمن استجابة الصين في استراتيجيتها الأمنية في بحر الصين الجنوبي بناء على:

- الصين أضحت أكثر إدراكا لما يحصل في العالم من تغيرات وبالتالي أكثر اهتماما بمسائل الإرهاب والجريمة المنظمة.
- التجمعات الدولية هي الأهداف التي تعمل عليها الصين بمواجهة تحدياتها الأمنية، وبالتالي العمل الجماعي والمشترك لمواجهة التحديات الأمنية هو أثر من ضروري لتفادي تجاوز المبادئ التي تحكم السياسة الخارجية الصينية.
- المساعدات والبرامج الخارجية لدعم الدول الفاشلة ومواجهة أي تبعات سياسية، اقتصادية أو اجتماعية هو الأمر الذي تبني عليه الصين استراتيجيتها الأمنية.

الاستجابة الصينية في استراتيجيتها الأمنية تجاه الجوار يمر عبر مجموعة من العائم التي لا تفرط فيها الصين، خاصة العامل الاقتصادي وخلق شبكة موسعة من الروابط هي في مجملها العناصر الفعالة والضرورية لتحقيق الأمن، فالتغير الذي حدث منذ أحداث 11 سبتمبر جعل صناع القرار وبشكل أخص المهتمين بقضايا تعتبرها الصين أولويتها وعلى رأس أجندتها كالإرهاب والتطرف الديني إضافة إلى مشاكل أخرى استعرضناها وفق المنظور الصيني عبر المساعدة ومواجهة التهديدات بشكل جماعي مما يعزز الآليات الإقليمية كنموذج فعال يتوافق ومبادئها القومية سواء عبر منظمة شنغهاي للتعاون أو عبر آلية أسيان+3.

قائمة المراجع:

الكتب:

- جرايمي هيرد، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين –رؤى متنافسة للنظام العالمي-، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013.

الكتب الأجنبية:

- Richard D. Fisher Jr, **China's Military Modernization: Building for Regional and Global Reach.** London: Praeger Security International Advisory Board, 2008.

تقارير:

- The Peopole's Republic of China Ministry of National Defense, **Military white paper 2009,** see : www.eng.mod.gov.cn/database/whitepaper/2009-07/21/content_4006236.htm

المقالات الالكترونية:

- Harsh V. Pant, **"China's Naval Expansion in the Indian Ocean and India-China Rivalry"**, in **The Asia-Pacific Journal: Japan Focus**, see: http://www.japanfocus.org/-Harsh_V_-Pant/3353
- Abhi, **"String of Pearls - Focus on Indian Ocean",** in **India and World,** see: http://abhijit-suryawanshi.blogspot.com/2012/02/string-of-pearls.html
- Chris Devonshire-Ellis, **"China's String of Pearls Strategy",** in China Briefing, see: http://www.china-briefing.com/news/2009/03/18/china%E2%80%99s-string-of-pearls-strategy.html

.